للفظي فيكون بمعنى الخاص مراد وهيهنا وقع مقابلا للفظي فيكون بمعنى العام
مراد فان قيل ان هذا الجواب مستقيم بالنسبة الى مشتق الذي اذا كان القرآن
ان بمعنى الاصطلاحي لان هنا وقع الحقيقي مقابلا للفظي وغير مستقيم بالنسبة
الى مشتق الذي اذا كان القرآن بمعنى اللغوي لان نسبة لا يقع الحقيقي مقابلا للفظي
بل المجموع كان حقيقي الكتاب قلنا ان بالنسبة الى ذلك المشتق المراد بالحقيقي هو الر
سمي بحسب الحقيقة من قبيل ذكر الصفة وارادة الموصوف ولا شك ان رسمي بحسب
الحقيقة اولا بحيث عند ان هيهنا الحقيقي ايضا وقع مقابلا للفظي لان نفي اللفظي بمعنى
مقرر فكان المعنى ان المجموع كان تعريف الحقيقي للكتاب لا للفظي لم قيل فان هذا
لتعريف دوري يعني يستلزم الدور وهو باطل فكان هذا ايضا باطل وانما يستلزم
بحيث انك قد ذكرت في تعريف القرآن لفظ المحفوظ فيتوقف تعريف القرآن على ا
لمحفوظ ولو سئل عن كون المحفوظ فلا بد من ان يقال في الجواب ما اجتمع فيه القرآن
فيتوقف معرفة المحفوظ على القرآن فهل هذا الا دور قلنا لا يلزم الدور وانما
يلزم اذا كان هذا التعريف القرآن لكن هذا تعريف الكتاب فيتوقف معرفة
الكتاب على المحفوظ ولا يتوقف معرفة المحفوظ على معرفة الكتاب بل يتوقف على
معرفة القرآن فيختلف الجهة فاندفع الدور فان قيل ان هذا الجواب انما يستقيم
بالنسبة الى مشتق الذي اذا كان القرآن بمعنى اللغوي ولا يستقيم بالنسبة الى
مشتق الذي اذا كان القرآن بمعنى الاصطلاحي لان نسبة يكون ما بقي حقيقي
القرآن فيكون معرفة القرآن موقوفا على المحفوظ ومعرفة المحفوظ موقوفا على
القرآن فانه يلزم الدور قلنا ان بالنسبة لا نعرف المحفوظ بالقرآن بل
نعرفه بالوحي المتلو فيتوقف معرفة القرآن على المحفوظ ولا يتوقف معرفة
المحفوظ على القرآن بل على الوحي المتلو فاختلف الجهة فاندفع الدور
فان قيل

فان قيل ان هذين الجوابين لا يكونان دافعين للدور لان المعرف بالحقيقة لا
تكون الا ماهية الشيء والماخوذ في تعريف الشيء لا تكون الا ماهيته وماهية ا
لكتاب والقرآن واحد وكذا ماهية الوحي المتلو والقرآن فمعرفة ماهية ا
القرآن موقوف على المحفوظ ومعرفة ماهية المحفوظ موقوف على القرآن فيلزم
يلزم الدور قلنا ان يجاب عن اصل الاعتراض ان القرآن مشترك بين معنى كلي
ومعنى جزئي فالقرآن بمعنى الكلي فهو ان يطلق على المجموع من حيث المجموع وعلى
كل جزء منه والقرآن بمعنى الجزئي فهو ان يطلق على المجموع من حيث المجموع
ولا يطلق على كل جزء من اجزاء المجموع فانا نعرف القرآن الذي هو بمعنى الكلي
والمحفوظ في تعريف المحفوظ القرآن الذي بمعنى الجزئي فمعرفة ماهية القرآن الذي
بمعنى الكلي موقوف على معرفة ماهية المحفوظ وهي لا يتوقف على معرفة ماهية القرآن
ان الذي بمعنى الكلي بل يتوقف على معرفة ماهية القرآن الذي كان بمعنى الجزئي فا
ختلف الجهة فاندفع الدور كذا في الغاية فان قيل ان العلم بالجزئي يتوقف
على العلم بالكلي فمعرفة ماهية القرآن الذي كان بمعنى الكلي يتوقف على معرفة
ماهية المحفوظ ومعرفة ماهية المحفوظ يتوقف على معرفة ماهية القرآن الذي كا
ن بمعنى الكلي بواسطة الجزئي فايضا يلزم الدور قلنا ان العلم بالجزئي انما كا
ن موقوفا على العلم بالكلي اذا ثبت المقدمتين احديهما ان الكلي وقع ذاتي الجزئي
والثاني ان الجزئي كان معروفا بالكنه اي بالتعريف الحقيقي لا بالوجه اي لا
يعرف بالتعريف الرسمي وهيهنا لا يوجد احد المقدمتين فان قيل عن اصل الا
عتراض ان معرفة ماهية القرآن كان موقوفا على المحفوظ ومعرفة ماهية المحفوظ
لا يكون موقوفا على القرآن لان المحفوظ كان مشهورا بين الناس حتى يعرفا
لبيان فلا يحتاج في تعريفه الى القرآن كذا في الانوار فان قيل ان دعوى لزوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)